الموازنة العامة في ظل الارهاب

The public budget under terrorism

أ.م.د. بان صلاح عبد القادر
كلية القانون
جامعة بغداد

المقدمة

Introduction

تعرض بلدنا العراق الى أقسى الهجمات الإرهابية التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في النواحي المالية و الاقتصادية وبرز هذا التأثير في وسيلة الدولة لإدارتها المالية و هي الموازنة العامة التي تحمل في طياتها توقعات الدولة الانفاقية و قنواتها الايرادية ومن أهم هذه التوقعات هي ما تنتجه العمليات الإرهابية وما تخلفه من تبعات وخسائر بشرية ومادية ومعنوية، مقدرة بشكل مالي ومبالغ نقدية .

وتصدي الدولة في هذه المنازلة اقتضى منها ان ترجح كفة الدفاع و مكافحة الإرهاب وتمويل الأسلحة و المعدات الحربية ،الذخائر من جهة وحماية المواطنين وسد احتياجاتهم نتيجة أحداث النزوح و التهجير والعمليات الحربية وفقدان الأرواح و الإصابات والإعاقات وتوفير المستلزمات المعيشية و المخيمات وتهيئة المواد الطبية و الأدوية والعديد العديد مما تحمله في طيات وويلات الحروب من جهة أخرى .

وهنا تطرح التساؤلات آلا يحتاج كل ما سبق إلى إيرادات، و أموال لتوفيرها، وما هو شكل ومضمون الموازنة العامة كيف تتحمل مالية الدولة وكيف تكيف أوضاعها مع هذه الظروف الاستثنائية ،وتنظم مواردها عبر التخطيط الملائم لها .

اذ طرأت العديد من القنوات الانفاقية في الموازنة العامة و المستجدة و التي أثقلتها و التي استوجبتها المرحلة الطارئة و المريرة ، لذا سنحاول في هذا البحث المتواضع ان نلقي نظرة على الأعباء التي تواجهها مالية و موازنة الدولة ،وما تحملته من أوزار هذه المرحلة وما ستتحمله في المستقبل كتداعيات و أثار .

وذلك عبر محاور:

يتعلق المبحث الأول منها بالنفقات العسكرية.

المبحث الثاني أثار الإرهاب في مالية العراق.

المبحث الثالث النفقات الملازمة للإرهاب.

المبحث الاول

النفقات العسكرية

بالرغم من اجتماع الفقه المالي على اعتبار النفقات العسكرية او نفقات الدفاع من النفقات العادية و الدورية و من مستلزمات الدول والتي تشمل ما تتكلفه مرافق الدفاع الخارجي وما تتطلبه مرافق الامن الداخلي هذا في وقت السلم الا انه من الممكن ان تتغير وتصبح نفقات غير عادية والتي لم يكن حدوثها منتظرا ، وبالعكس قد تتحول النفقات الغير عادية و المتعلقة مثلا بالحروب و- مواجهة عمليات الارهاب- الى نفقات عادية اذا تكرر التخصيص لها .[١]

حتى ان الفقيه (دالتون) قال انه يمكن النظر الى جميع النفقات في الدولة من وجهتين :

اولا – نفقات موجهة الى المحافظة على الامن و حماية الحياة الاجتماعية .

ثانيا- نفقات موجهة الى تحسين هذه الحياة الاجتماعية .

وهنا جعل دالتون من اولى تقسيمات النفقات العامة للدولة –النفقات اللازمة للاحتفاظ بالجيش و الشرطة ايام السلم و الحرب .[٢]

واصبح من هذا النوع من الانفاق معروفا ومتزايدا ليس فقط اثناء الحروب ولكن قبلها وبعدها بل ودونها فيظل الجيوش النظامية وسباق التسلح العالمي ، كما يصعب تخفيض هذه النفقات في بعض المناطق ومنها منطقة الشرق الاوسط حيث بلغت واردات بعض دولها من الاسلحة خلال الفترة ٧٨-١٩٨٢ حوالي ٦٦% من الواردات العالمية حسب تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٨ .[٣]

المطلب الاول

التعريف بالموازنة العسكرية

يُشير لفظ **الميزانية العسكرية** (أو **الإنفاق العسكري**) أو ما يُعرف أيضًا باسم ميزانية **الدفاع**، إلى مقدار الموارد المالية المخصصة من قِبل كيانٍ ما (في الغالب أمة أو دولة) بهدف إنشاء القوات المسلحة والحفاظ عليها. وتعكس الميزانية العسكرية لدولةٍ ما غالبًا تصور الدولة لقوة احتمالات التهديدات التي تهددها أو مقدار العدوان الذي ترغب الدولة في استخدامه. كما توفر فكرةً حول مقدار التمويل اللازم توفيره للسنة المقبلة. يعكس حجم الميزانية كذلك قدرة الكيان على تمويل

الأنشطة العسكرية. كما تعكس بعض العوامل الأخرى من بينها حجم اقتصاد هذا الكيان والمطالب المالية المفروضة عليه واستعداد حكومة أو شعب هذا الكيان لتمويل[٤]

المطلب الثاني

أعلى ١٥ ميزانية عسكرية في العالم لعام ٢٠١٢-نموذجا-

تُعرف الدول الخمس الكبرى في العالم من حيث حجم الإنفاق العسكري (الولايات المتحدة[٢] والصين وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا) بأنها القوى العالمية خاصةً وأن كل دولة منها تمتلك حق الفيتو بالإضافة لكونها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي أُنشئ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ومع هذا، فقد فاق إنفاق اليابان في ٢٠١٠ على الدفاع ما أنفقته فرنسا بقدرٍ يسير. كما أصبحت السعودية في الآونة الأخيرة من أبرز الدول من حيث الإنفاق العسكري وتحتل الآن المرتبة السابعة.

تستند هذه القائمة على الكتاب السنوي الخاص بمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) لعام ٢٠١٢ الذي يضم قائمة بأعلى ١٥ ميزانية عسكرية في العالم لعام ٢٠١١، استنادًا على أسعار الصرف الحالية في السوق.[٥]

الترتيب	الدولة	الإنفاق (بليون دولار أمريكي)	من الناتج المحلي الإجمالي %	الحصة العالمية (%)	الإنفاق (بليون دولار أمريكي بالقوة تعادل الشرائية)[٣]
—	**مجموع دول العالم**	**1,753**	**2.5**	**100**	1562.3
1	الولايات المتحدة	682.0	4.4	39	682
2	[x] الصين	166.0	2.0	9.5	228
3	[x] روسيا	90.7	4.4	5.2	93.7
4	المملكة المتحدة	60.8	2.5	3.5	57.5
5	اليابان	59.3	1.0	3.4	50.1

6	فرنسا	58.9	2.3	3.4	44.7
7	المملكة العربية السعودية[٧]	56.7	8.5	3.2	58.8
8	الهند	46.1	2.5	2.6	117
9	ألمانيا[٨]	45.8	1.4	2.6	40.4
10	إيطاليا[٨]	34.0			

تسعى الدول لتحقيق أمنها، وحماية حدودها ومواردها، وشعوبها، وحفظ كبريائها الوطني والقومي، فهي تنفق على إعداد قواتها المسلّحة وتجهيزها بالوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها ضد أي عدو أو خطر محتمل، كذلك تسعى بعض الأنظمة في العالم للاستعداد العسكري لمواجهة أي خطر داخلي، قد يأتي من داخل الدولة نفسها، أو خطر أعمال إرهابية تهدّد الكيان والشعب والسلطة، لذلك فهي تخصّص جزءاً من ميزانياتها الوطنية للإنفاق العسكري، ولتلبية هذه الحاجة أو الضرورة، فالأمن عنصر أساسي في بقاء الدول واستمرارها، والأمن لا يتحقّق في عالمنا إلا باستخدام القوة ووسائلها المادية من أسلحة وقوات عسكرية مختلفة، للدفاع أو للردع. ولكن من اللافت في عالم اليوم الدور الأساسي الذي تلعبه تلك المجمعات الصناعية العسكرية «Military - Industry Complexes» في الدول الغنية والقوية في العالم[٦].

ووفقا لإحصائيات نشرها معهد ستوكهولم للسلام، شهدت الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ أكبر صفقات للسلاح شهدها العالم منذ عام ١٩٩٠. ووفقا لهذه الإحصائيات فقد نمت تجارة السلاح بنسبة ٨,٤% في السنوات الخمسة المشار إليها بالمقارنة مع الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢.

- وجزء كبير من تصاعد حجم صفقات السلاح يعود سببه الى تأزم الوضع الأمني في الشرق الأوسط وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية ومنها تنظيم داعش، مما أثر بلا شك على ارتفاع حجم صفقات السلاح[٧]

ووفقا للتقرير فإن الهند كانت أكبر مستوردي السلاح في العالم وللعام الخامس على التوالي. أما السعودية التي حلت في المرتبة الحادية عشرة في قائمة مستوردي السلاح حتى عام ٢٠١١، فقد احتلت المركز الثاني في القائمة منذ عام ٢٠١٢ وبلغت حصتها ٨,٢% من صفقات السلاح العالمية.

الى ذلك عقد العراق صفقات أسلحة بقيمة قاربت الـ١٥ مليار دولار معظم هذه الصفقات عقدت مع الولايات المتحدة ومن أبرزها صفقة بقيمة مليار دولار اشترى العراق بموجبها ٢٤ طائرة حربية من طراز AT-6C Texan II وعربات مدرعة ومناطيد للمراقبة. وعقد العراق صفقة أخرى بقيمة ٦٠٠ مليون دولار شملت ٠٠٠،٤٦ قذيفة لدبابات الجيش من طراز أم١ إي١ أبرامز .M1A1 Abrams كما أبرم العراق صفقة عسكرية مع روسيا بلغت قيمتها نحو المليار دولار تشمل أنظمة صواريخ "بانتسير-إس١ Pantsir-S1 "الدفاعية وقاذفات دزيغيت Dzhigitالمحمولة. وكان قد تسلم طائرات هجومية روسية من طراز "سوخوي سو-٢٥ " Sukhoi Su- 25 في يونيو.

وآخرها ابرام صفقات تسليح للعراق بقيمة ٧ مليارات دولار مع الروس ، تضم مقاتلات ميج٣٥، بالإضافة إلى تجهيز العراق بلواء مدرع متكامل.[٨]

وبعد أن كانت الصين المستورد الأول للسلاح في عام ٢٠٠٠ تراجعت الى المركز الرابع في عام ٢٠١٦، بسبب تطور الصناعات الحربية الوطنية، إلا أن الصين ما تزال تعتمد على الاستيراد في بعض مجالات التسلح الجوي متعدد الأغراض، أما الهند وباكستان فما تزالان تستوردان السلاح منذ ٢٠ عاما[٩].

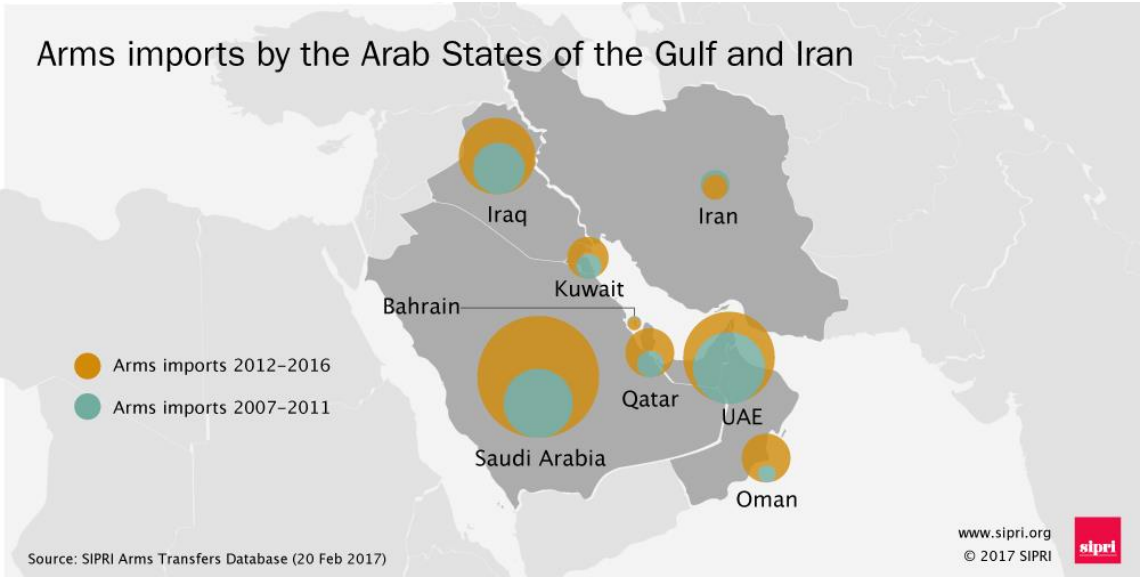

المبحث الثاني

آثار الإرهاب في مالية العراق

خاض العراق بعد أحداث ٢٠٠٣ حروبا إرهابية أخذت جانبا وحصصا كبيرة من الموازنة العامة ومن إيرادات الدولة التي استنزفت كثير من موارد الدولة

وقد كان من أوليات الحكومة هو الحفاظ على الأمن وردع الإرهاب وهذا ما تم النص عليه في إستراتيجيتها

أ- تعزيز القدرات الامنية و العسكرية :

بناء جيش مهني وقوي على اسس جديثة يضمن الحيادية الولاء للوطن قادر على حماية العراق ارضا وشعبا والارتقاء بالمستوى الامني و الاستخباراتي و العمل على مواصلة تأمين جاهزية القوات العراقية العسكرية و الامنية وتسليحها وتحديث بناها التحتية و التدريبية و الاتقاء بعملها لمواجهة الارهاب).[١٠]

المطلب الاول

تخصيص الإيرادات لمواجهة الاعمال الارهابية

يتطلب لتحقيق هذه الأهداف المحددة في الإستراتيجية تخصيصا للإيرادات ، وتختلف النفقات العادية عن غير العادية من حيث تدبير الموارد فعادة تسد النفقات غير العادية من إيرادات غير عادية أيضا فمصروفات الحرب تدعو الحكومات الى التفكير في زيادة دخلها بطرق استثنائية كالاقتراض ومع ذلك فان استهلاك قروض الحرب وفوائدها يتم على مدد طويلة وتلجأ الحكومات الى تسديدها عن طريق الإيرادات العادية .[١١]

فالحروب و الحركات الارهابية تظهر غالبا بشكل مفاجئ خصوصا في البداية وهذا ما يتطلب تخصيصا ماليا سريعا لمواجهة مثل هذا الظرف الطارئ هذا من جهة

ومن جهة اخرى قد لاتكفي ايرادات الدولة لمواجهة هذا الظرف الاستثنائي و الذي تكون نفقاته باهضة وذات كلفة عالية . اذ يؤدي الإرهاب الى خسائر شتى: سياسية واجتماعية وسياحية

واقتصادية ونحو ذلك، ومن أبرز تلك الخسائر وهى مناط هذه الدراسة الخسائر الاقتصادية والمالية، والتي تتمثل بصفة أساسية في الآتي

- الخسائر المالية الناجمة من تدمير الأبنية والسيارات والفنادق والمحلات والمتاجر بسبب العمليات الإرهابية وتكلفة إعادة إعمارها .

- نقص في الموارد السياحية بسبب هروب السياح الناجم من العمليات إرهابية، وتعتبر السياحة في معظم الأحيان مورداً رئيسياً للعملات الأجنبية .

- ارتفاع تكلفة الأمن بسبب النفير العام لكافة أجهزة الدولة المعنية به والتي كان يمكن توجيهها إلى التنمية.

- الخسائر المالية في المرافق الرئيسية التي أصيبت بسبب أحداث الإرهاب من طرق ومياه وكهرباء وتكلفة إعادة إعمارها أو إنشائها من جديد.

- تكلفة علاج المصابين بسبب العمليات الإرهابية في المستشفيات وغيرها ، والتي كان من الممكن الى تنمية موارد الدولة.

- ويُضاف إلى ما سبق الخسائر في الأنفس التي تعتبر أغلى وأعظم خلق الله ، وكذلك تكلفة الألم النفسي والمعنوي في قلوب الناس ... وهذا كله لا يمكن ترجمته إلى مال.[١٢]

واذا تطلعنا الى موقف المالي للعراق بهذا الخصوص لراينا الازمة المالية و الانفاقية التي يمر بها وذلك لتعدد الظروف والهجمات المختلفة ، وارتباط العراق بالتزامات مالية سابقة ، واعتماده في تمويل الموازنة على النفط و انخفاض و تقلب اسعاره ، لذا ترتب على هذا الامر ارتباط الدولة بقروض لتسديد نفقات الدولة بهذا الشان بالرغم من المساعدات والمنح والتسليح بالاعتدة من قبل عدد من الدول لاعتبار امر الارهاب شان دولي ولا يقتصر على العراق فقط، ولكن هذه القروض تعد عبئا متواصلا على مالية الدولة بالاضافة الى فوائد هذه القروض.

المطلب الثاني

نظرة على موازنة العراق الاتحادية

لو اطلعنا على الموازنات العامة في العراق للفترة الممتدة منذ عام ٢٠١٢ولغاية عام ٢٠١٧للاحظنا الارتفاع التدريجي للتخصيصات المالية لنفقات الامن و الدفاع

الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٢[١٣]

١- نفقات الامن والدفاع (١٧١٧١٨٠٢٠٥٠) الف د ينار (سبعة عشر الف ومائة واحدى وسبعون مليار وثمنمائة واثنان مليون وخمسون الف دينار

قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية / ٢٠١٣نفقات الامن والدفاع : (١٩٧٠٢٢٩٦٠٠٠) الف دينار(تسعة عشر الف وسبعمائة واثنان مليار ومئتان وستة وتسعون مليون دينار.[١٤]

وفي مشروع قانون موازنة ٢٠١٤ المرسل الى البرلمان نص على ان نفقات الامن والدفاع : (٢٣٦٩٦٤٣٠٩٠٠) الف دينار (ثلاثة وعشرون الفا وستمائة وستة وتسعون مليارا واربعمائة وثلاثون مليونا وتسعمائة الف دينار[١٥]

موازنة ٢٠١٥

١٠٧٨٠٥٣٧,٠٢٨ مليون دينار التخصيص لوزارة الدفاع

موازنة ٢٠١٦

تقديرات نفقات وزارة الدفاع ٧,٣٦٧,٤٨٥,٨٣٩مليون دينار[١٦]

والداخلية ١٣٠٥٢٥٥٨,٩٤٤مليون دينار

وكذلك من التطبيقات او الامثلة في الموازنة العامة الاتحادية

يخول وزير المالية الاتحادي بعد موافقة مجلس الوزراء بالشراء من الشركتين الصينيتين (نوربنكو و بولي)بمبلغ (٢٥٠٠)مليون دولار (مليارين وخمسمائة مليون دولار) لغرض شراء الاسلحة و الاعتدة بطريقة الدفع بالاجل لكل من وزارتي الداخلية و الدفاع و هيئة الحشد الشعبي وجهاز

مكافحة الارهاب و سيتم تمويل مبلغ(٨٣٣)مليون دولار (ثمانمائة وثلاثة و ثلثين) مليون دولار منه عام ٢٠١٧.

القرض الامريكي بمبلغ مقداره (٢٧٠٠)مليون دولار (ملياران وسبعمائة مليون دولار)لتمويل احتياجات وزارة الدفاع ،وسيتم تمويل مبلغ (١٦٥٢) مليون دولار (مليار وستمائة و اثنين و خمسين مليون دولار) منه عام ٢٠١٧.

كما تم تحديد مبلغ (٨،٧٨٠،٩٧٤،٤٣٩)اجمالي النفقات المخصصة لوزارة الدفاع

كذلك مبلغ ٨٠٠،٢٢٢،٩٧٧ اجمالي تخصيص لجهاز مكافحة الارهاب .

ما تضمنه مشروع الموازنة لعام ٢٠١٨

الفقره ٥ – يخول وزير المالية الاتحادي او من يخوله بعد موافقة مجلس الوزراء اقتراض مبلغ ((٢٥٠٠) مليون دولار (ملياران وخمسمائة مليون دولار) بضمانة مؤسسات الصادرات الدولية لغرض شراء الاسلحة و الاعتدة و الدعم اللوجستي لكل من وزارتي الداخلية و الدفاع و هيئة الحشد الشعبي وجهاز مكافحة الارهاب وسيتم تمويل مبلغ (١١٣٣) مليون دولار (مليار ومائة وثلاثة وثلاثون مليون دولار)منه عام ٢٠١٨ توزع كالاتي :

أ. وزارة الدفاع ٧٥٠ مليون دولار

ب. وزارة الداخلية ١٨٣ مليون دولار

ج. هيئة الحشد الشعبي ١٠٠ مليون دولار

د. جهاز مكافحة الارهاب ١٠٠ مليون دولار

ومن امثلة التخصيصات المالية –لعام ٢٠١٨

هو التخصيص المالي لجهاز مكافحة الارهاب

والبالغ ٠٣٧،٥٩٠،٧٥٤ الف دينار

اما بالنسبة لوزارة الدفاع فقد بلغ التخصيص ٧٨٤،٨٢٣،٢٤٤،٩الف دينار

مع العلم ان هذه التخصيصات هي تخمينات تقديرية وقابلة للزيادة ، اضافة الى ما يخصص لها من تخصيصات الطوارئ

المبحث الثالث

النفقات الملازمة لعمليات الارهاب

لا تقتصر تداعيات الارهاب على الامور العسكرية من اسلحة و اعتدة فقط وانما يتسع اثرها الى ابعد من ذلك وكما سنوضح جزءا منها في المطالب القادمة ...

المطلب الاول

التعويضات

لقد ترتبت اثار عدة على العمليات الارهابية والتي اخذت الدولة على عاتقها واعتبرتها ضمن مسؤوليتها هي التعويضات لذوي الشهداء و المصابين و المفقودين و المختطفين بسبب الجرائم الارهابية فلا يمكن للدولة ان تتخلى عن الجريح او خلف الشهداء و الذين ضحوا بانفسهم ،ولايمكن ترك عوائلهم الذين قدموا اولادهم و ازواجهم للوطن ، لذا تم تشريع قانون خاص وهو قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٩ المعدل بالقانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٥وهو قانون التعديل الاول والذي اجرى تعديلات كبيرة خصوصا في المستحقات المالية وغير المالية للمشمولين به ،وقد تضمن مواده تعويضات محددة حسب الوضع الخاص بكل حالة ، اضافة الى رواتب شهرية بنسب مختلفة ومنها

المادة -٨- يلغى نص المادة (٩) من القانون ويحل ملحه ما ياتي:-

اولا: يعوض ذوو الشهيد والمصاب بنسبة عجز من (٧٥% – ١٠٠%) مبلغ قدره (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين دينار.

ثانيا: يعوض المصاب بنسبة عجز من (٥٠%- ٧٤%) ملبغا لا يقل عن (٣٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار ولايزيد عن (٤٥٠٠٠٠٠) اربعة ملايين وخمسمائة الف دينار.

ثالثا: يعوض المصاب بنسبة عجز تقل عن (٥٠%) مبلغا قدره (٢٥٠٠٠٠٠) مليونين وخمسمائة الف دينار

المادة -٩- يلغى نص المادة (١١) من هذا القانون ويحل محله ما يأتي:-

المادة -١١- اولا- استثناءاً من احكام قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ او اي قانون يحل محله يمنح خلف كل من :-

أ- الوزير ومن بدرجته ومن يتقاضى راتبه ووكيل الوزارة ومن هو بدرجته ومن يتقاضى راتبه واصحاب الدرجات الخاصة والمديرون العامون ومن بدرجتهم ومن يتقاضى راتبهم راتبا تقاعديا يعادل راتب ومخصصات اقرانه في الوظيفة وفقا لسلم الرواتب النافذ مع احتساب المدة من تاريخ استشهاده الى تاريخ نفاذ هذا القانون خدمة فعلية لاغراض العلاوة والترفيع والترقية والتقاعد.

ب- الشهيد من موظفي الدولة والقطاع العام والمختلط والمتعاقدين راتبا تقاعديا يعادل راتب ومخصصات اقرانه في الوظيفة وفق لسلم الرواتب النافذ او راتبا تقاعديا يعادل ثلاثة اضعاف الحد الادنى للراتب التقاعدي المنصوص عليه في قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ او اي قانون يحل محله ايهما اعلى مع احتساب المدة من تاريخ استشهاد الى تاريخ نفاذ هذا القانون خدمة فعلية لاغراض العلاوة والترفيع والترقية والتقاعد.

ثانيا:- أ- اذا احيل المشمول بالفقرة (أ) من البند (اولا) من هذه المادة الى التقاعد لاصابته بعجز يمنعه كلياً عن اداء اعماله الوظيفية او جزائياً بتأييد لجنة طبية رسمية بعدم صلاحيته للعمل فيمنح راتباً تقاعدياً يعادل(٨٠%) ثمانين من المئة من اخر راتب ومخصصات كان يتقاضاها.

ب- اذا احيل المشمول باحكام الفقرة (ب) البند (اولا) من هذه المادة الى التقاعد لاصابته بعجز يمنعه كلياً عن اداء اعماله الوظيفية فيمنح راتباً تقاعدياً مساوياً لراتب والمخصصات التي كان يتقاضاها اقرانه او راتبا تقاعديا يعادل ثلاثة اضعاف الحد الادنى للراتب التقاعدي المنصوص عليه في قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ او اي قانون يحل محله ايهما اعلى.

جـ- اذا احيل المشمول بالفقرة (ب) من البند (اولا) الى التقاعد بناء على طلبه نتيجة عجزه الجزئي وبتأييد من لجنة طبية رسمية مختصة بعدم صلاحيته للعمل فيمنح راتباً تقاعدياً يتناسب ودرجة العجز من اخر راتب ومخصصات التي كان يتقاضاها عن احالته الى التقاعد على ان لايقل عن الحد الادنى للراتب التقاعدي المقرر بموجب قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ المعدل او اي قانون يحل محله، واذا كان للموظف خدمة فعلية تؤهله لاستحقاق راتب تقاعدي اعلى من نسبة العجز فيمنح الراتب الاعلى.

المادة -١٢- يمنح المشمولين بأحكام هذا القانون من غير موظفي الدولة والقطاع العام والقطاع المختلط راتباً تقاعدياً على النحو الاتي:-

اولا:- أ- لذوي الشهيد والمصاب بنسبة عجز من ٧٥% الى ١٠٠% راتباُ شهرياً يعادل ثلاثة اضعاف الحد الادنى للراتب التقاعدي المنصوص عليه في قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ او اي قانون يحل محله.

ب- لمن اعاقه العجز من ٥٠% الى ٧٤% راتب شهرياً يعادل ضعف الحد الادنى للراتب التقاعدي المنصوص عليه في قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ او اي قانون يحل محله.

ج- لمن اعاقه العجز بنسبة من ٣٠% الى ٤٩% راتب شهرياً يعادل الحد الادنى للراتب التقاعدي المنصوص عليه في قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ او اي قانون يحل محله.

د- لمن اعاقه العجز بنسبة من ٢٩% فما دون راتب شهرياً يعادل نصف الحد الادنى من الراتب التقاعدي المنصوص عليه في قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ او اي قانون يحل محله.

ثانيا:- ينتقل الراتب التقاعدي المنصوص عليه في هذه المادة للمصاب بعد وفاته الى المستحقين من خلفه.

ثالثا:- للمشمول بأحكام هذا القانون الجمع بين استحقاقه من الراتب التقاعدي للشهيد والمصاب بنسبة عجز ٥٠% فما فوق وأي حصة تقاعدية او راتب الرعاية الاجتماعية أو أي راتب أخر.

وتضمن القانون العديد من المزايا الأخرى لتعويض الفئات المشمولة به – بالرغم ان اي شي لا يجازي تضحياتهم-وقد نظم القانون المذكور اجراءات الحصول على التعويضات المستحقة و لجان خاصة لهذا الشان.

لذا يترتب على كل هذا نفقات كبيرة ومتواصلة القتها ظلال جرائم الارهاب على الموازنة العامة

ولقد شكلت الأمانة العامة لمجلس الوزراء لجنة مركزية للنظر في طلبات التعويض ومنها تتفرع لجان فرعية في المحافظات و التي يتم رفع الطلبات عن طريقها إلى اللجنة المركزية

وأعلنت اللجنة المركزية لتعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أن اللجان الفرعية في محافظة ديالى

عوضت ٩٤٠ متضررا من ضحايا الإرهاب بمبالغ تجاوزت ألملياري دينار ضمن الوجبات المقررة لعام ٢٠١٤.

وذكر مصدر في اللجنة المركزية ان اللجان الفرعية المذكورة وزعت خلال الشهرين الماضيين مليارين و ٢٣١ مليونا و٣٩٥ ألف دينار على ٩٤٠ مواطنا متضررا من ضحايا العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية من ذوي الشهداء، والمصابين، والمفقودين، والمواطنين المتضررة ممتلكاتهم، من أهالي محافظة ديالى.[١٧]

كشفت اللّجنة المركزية لتعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، عن حجم المبالغ المصروفة على المواطنين المتضررة ممتلكاتهم والتي بلغت نحو ١٥٠ مليار دينار خلال عام ٢٠١٧.

جاء ذلك في إحصائية أصدرتها اللجنة المركزية شملت مجموع المبالغ المصروفة خلال العام الماضي.[١٨].

كما اعدت اللجنة المركزية أعلاه دليلا بعنوان دليل (دليل تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية) بين فيه شروط و إجراءات طلب التعويضات.

المطلب الثاني

اعادة الاعمار

اعدت وزارة التخطيط وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الأعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية

وتمثل الخطة العامة والخطط التفصيلية المزمع إعدادها وفقا لوثيقة الإطار العام لإعادة الأعمار و التنمية للمحافظات و المناطق المتضررة جراء العمليات الإرهابية و الحربية خارطة طريق تنفيذية بعيدة المدى (أكثر من عشرة سنوات)، وفي الوقت ذاته تعد جزءا من خطتي التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) ،(٢٠٢٣-٢٠٢٧) .

وقد نصت الوثيقة ضمن محتواها على (وتعكف الحكومة العراقية حاليا على قيادة وتوجيه جهود الوزارات و المحافظات المتضررة (نينوى ،صلاح الدين ، الانبار) وعبر التخصيصات السنوية

للميزانية الاتحادية العامة (٢٠١٧،٢٠١٦،٢٠١٥) اللجنة العليا لإغاثة و إيواء العوائل النازحة ، صندوق إعادة الأعمار للمناطق المتضررة جراء العمليات الإرهابية .

كما تم تأسيس صندوق وهو صندوق إعادة أعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية وفقا للمادة ٢٨ من قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٥ ، وذلك ليكون جهازا ينسق بين المنظمات الدولية و الوزارات العراقية في عمليات إعادة الأعمار السريعة وينفذ عمليات إعادة الأعمار متوسطة وطويلة الأجل في المناطق التي يتم تحريرها من سيطرة داعش .[١٩]

وخصصت حكومة العراق مبلغا أوليا للصندوق قدره (٥٠٠) مليار دينار عراقي في موازنة عام ٢٠١٥ ، ومن ثم تكونت موارد الصندوق من المنح التي تقدمها الدول الصديقة بالإضافة الى ما تخصصه الدولة من أموال من خلال قانون الموازنة الاتحادية ، وسيقوم الصندوق بإعادة أعمار المناطق التي تضررت بسبب الأعمال الإرهابية في عموم العراق بعد التحرير. يخضع الصندوق لتدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالإضافة الى إحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم لضمان شفافية عمله، وللاستفادة من الخبرات العالمية وضمان فعالية مساهمتها، فقد اقترح الصندوق ان يتضمن مجلس الأمناء حين تشكيله عضوية اكبر ثلاثة مانحين ليساهموا في رسم سياسة الصندوق الاعمارية.

ويتجه الصندوق في أولوياته الى ان تكون المنح والمساعدات التي يسعى للحصول عليها بشكل مشاريع وتجهيزات سلعية في ضوء المتطلبات والاحتياجات الفعلية لإعادة الأعمار.[٢٠]

وقد قام الصندوق بمشاريع و اعمال صيانة متعددة في المحافظات التي تعرضت الى اعمال ارهابية.منها هدم واعادة بناء القسم البلدي السادس – الرمادي –الانبار، مشروع صب شوارع حي الاسراء في السعدية – ديالى.

وبين الصندوق في بيان له بتاريخ الأحد ١٥ أكتوبر ٢٠١٧ ان "المحافظات الاربعة المحررة من داعش وهي (الانبار ، نينوى ، صلاح الدين ، ديالى) شهدت العام الماضي انجاز ١٥٢ مشروع صغير فيها وبتمويل من البنك الدولي والقروض الدولية للحكومة الاتحادية ومن مخصصات الموازنة الاتحادية لإعادة إعمار المحافظات".

هذا اضافة الى تولى "صندوق تمويل الاستقرار الفوري" التابع للأمم المتحدة (تأسس في ٢٠١٥)، تنفيذ مشاريع فورية في المناطق المحررة من قبضة "داعش".[٢١]

المطلب الثالث

النزوح

حددت مصفوفة - معلنة على موقع الأمم المتحدة في العراق - تتبع النزوح ٣,١١٢,٩١٤ شخص نازح من جراء النزاع في العراق منذ عام ٢٠١٤ ، ويسكن أغلبيتهم ٦٧% في مأوى خاص مثل المنازل المؤجرة أو لدى الأسر المضيفة أو الفنادق. ويسكن ٢٠% في مأوى غير ملائم وتتضمن الأبنية قيد الإنشاء والأبنية الدينية والمستوطنات الغير قانونية والمدارس، بينما يسكن ٨% من هؤلاء النازحين في الوقت الحاضر في المخيمات.[٢٢]

وعن اليات التمويل وبالرغم من الجهود الكبيرة للحكومة لاعادة العوائل و الاستقرار للمحافظات المتضررة ،ولكن نتيجة انهيار اسعار النفط منذ عام ٢٠١٤ و الذي تسبب في انهيار الايرادات العامة لسنة ٢٠١٥ بأكثر من ٦٠% فضلا عن تبعات إغاثة النازحين و مكافحة الإرهاب وتحرير المدن مما أدى الى عجز كبير في ميزان المدفوعات وتسبب في تباطؤ تمويل التخصيصات المالية لمشاريع الخدمات الأساسية و البنى التحتية للمناطق المحررة لذا قررت الحكومة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على اتفاقية الاستعداد الإنمائي و الحصول على قروض .هذا دون استبعاد دور الموازنة العامة الاتحادية باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل برامج ومشاريع إعادة الأعمار وبحسب الإمكانيات المتوفرة .[٢٣]

ونتيجة انخفاض أسعار النفط العراقي الكبير كما تم ذكره سابقا ،ارتفع العجز الموازنة من ٦% الى ١٢% إجمالي الناتج المحلي (٢٠١٥) وفي إجمالي الدين العام من ٣١ % الى ٥٥% (٢٠١٥) اجمالي النتاج المحلي ، كما تسبب في تدهور العجز في الحساب التجاري لميزان المدفوعات من فائض بلغ ١%(سنة (٢٠١٣)الى عجز ٦% سنة(٢٠١٦) تم تمويله جزئيا بتخفيض اجمالي الاحتياطات من النقد الاجنبي الرسمي من ٧٨ مليار دولار (٢٠١٣)الى ٥٣,٧(٢٠١٥)الى ٤٧,٦مليار دولار (نهاية حزيران ٢٠١٦) .[٢٤]ا

الخاتمة

اصبح من المعروف ما للارهاب من تداعيات و اثار مدمرة ،سواء من الناحية البشرية و المادية و المعنوية ، فهو يخيم بظلاله على الدول كفايروس يصيب بالمرض الذي يحتاج الى الدواء للتخلص منه و العلاج ومن ثم الى اجراءات النقاهة و الشفاء الكامل ، وايضا الى وضع الخطط الوقائية في المستقبل ، وكل مرض يكبد نفقات مختلفة و كبيرة ، وهذا بالفعل ما كبده الارهاب في بلدنا ، فقد كبد مالية الدولة و موازنتها خسائر تعاني منها و ترهقها الى حد وصل الامر الى الاقتراض والارتباط بالتزامات مالية عديدة سواء لمقاومة الارهاب او ازالة اثارها و الوقوف لبناء و إصلاح ما تم تخريبه ، وهذا ليس صعبا في عراقنا بسواعد ابناءه وخيراته و موارده الوفيرة ، فكم من دولة عانت وخاضت غمار الحروب واصبحت حاليا من كبريات الدول اقتصاديا وصناعيا، ولا حظنا ما شرعت الدولة من قوانين وهيأت من اجهزة ادارية ودفاعية ولجان متعددة الاغراض في سبيل الدفاع من جهة حماية المواطنين وتعويضهم عن الخسائر التي يتكبدوها .

ولابد في هذه الاوضاع من التفكير في استغلال الطاقات البشرية لصالح التنمية وزيادة الموارد من خلال الاتجاه نحو الصناعات العسكرية التي اصبحت محورا جاذبا للاختراعات و العلماء في جميع انحاء العالم ، لما لهذه الصناعات من دور كبير في الحصول على الايرادات وبيع ما يفيض منها و الحصول على العملات الاجنبية وتمويل ميزان المدفوعات من جهة ومد الدولة بما تحتاجه من الاسلحة و الذخيرة لوقت الحاجة و الحماية الوقائية للبلد، كما يمكن تشغيل الايدي العاملة وتطوير المهارات .

الهوامش

Margins

[١] مصطفى القوني ، المالية العامة و الضرائب ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٤٦ ، ص ٤٤.

[٢] هاشم الجعفري ، مبادئ المالية العامة و التشريع المالي، مطبعة سلمان الاعظمي ، ١٩٦١،ص (٢٤-٢٥).

[٣] د. يونس احمد البطريق واخرون ، المالية العامة –الضرائب و النفقات العامة ، اليكس لتكنلوجيا المعلومات ، الاسكندرية،٢٠٠٦،ص (٢٥٤).

[4] https://ar.wikipedia.org

[5] https://ar.wikipedia.org

[٦] https://www.lebarmy.gov. إعداد: د. أحمد علو الإنفاق العسكري في العالم ما بين الأمن الدولي والإقتصاد السياسي -

[٧] http://www.alkawthartv.com/news/71835-http://www.alkawthartv.com/news/71835 مقال بعنوان اهم صفقات السلاح للعراق ودول العالم

[٨] http://www.alkawthartv.com/news/71835-http://www.alkawthartv.com/news/71835 مقال بعنوان اهم صفقات السلاح للعراق ودول العالم،منشور على الموقع الالكتروني.

[٩] http://www.alkawthartv.com/news/71835-http://www.alkawthartv.com/news/71835 مقال بعنوان اهم صفقات السلاح للعراق ودول العالم،منشور على الموقع الالكتروني.

[١٠] ملف برنامج حكومة جمهورية العراق للاعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ http://www.cabinet.iq

[١١] مصطفى القوني ، مصدر سابق ، ص ٤٤.

[١٢] الإرهاب وإثارة الاقتصادية عادل عامر،http://www.diwanalarab.com

[13]http://ar.parliament.iq/2012/02/23/

[14] http://ar.parliament.iq/2013/03/07/

[15] http://www.alsabaah.iq/

[١٦] الموازنة العامة الاتحادية ،منشور في الوقائع العراقية العدد٤٣٩٤بتاريخ٢٠١٦/١/١٨

[17] http://cabinet.iq

[18] http://cabinet.iq

[19]http://refaato.iq 18

[20] http://refaato.iq

[21] http://aynaliraqnews.com

[22] http://www.uniraq.org

[٢٣] وثيقة إعادة الأعمار منشورة على الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية .

[٢٤] وثيقة إعادة الأعمار منشورة على الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية

المصادر

References

I. مصطفى القوني ، المالية العامة و الضرائب ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٤٦

II. هاشم الجعفري ، مبادئ المالية العامة و التشريع المالي، مطبعة سلمان الاعظمي ، ١٩٦١،

III. د. يونس احمد البطريق واخرون ، المالية العامة –الضرائب و النفقات العامة ، اليكس لتكنلوجيا المعلومات ، الاسكندرية،٢٠٠٦.

المواقع الالكترونية :

I. وثيقة إعادة الأعمار منشورة على الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية

II. http://www.uniraq.org

III. http://refaato.iq

IV. http://aynaliraqnews.com

V. http://cabinet.iq

VI. الإرهاب وإثارة الاقتصادية عادل عامر ،http://www.diwanalarab.com

VII. http://www.alsabaah.iq

VIII. ملف برنامج حكومة جمهورية العراق للاعوام ٢٠١٤- ٢٠١٨ http://www.cabinet.iq

IX. http://ar.parliament.iq/2012/02/23

X. http://www.alkawthartv.com/news/71835http://www.alkawthartv.com/news/7 1835-10-مقال بعنوان اهم صفقات السلاح للعراق ودول العالم

XI. https://www.lebarmy.gov.- مقال إعداد: د. أحمد علو الإنفاق العسكري في العالم ما بين الأمن الدولي والإقتصاد السياسي

XII. https://ar.wikipedia.org